S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/1066
24 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وأكون ممتنا لو قمتم بعرضها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

241296 241296 96-37655

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣١، أقدم لكم التقرير الثالث عشر والأخير عن عمليات قوة التنفيذ. وأكون ممتنا لو عرضتم هذا التقرير على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، انتهت ولاية قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وفي هذا التقرير، وهو التقرير الشهري الأخير الذي أقدمه عن عمليات قوة التنفيذ، أعتقد أنه سيكون من المناسب أن أغتنم هذه الفرصة لكي أستعرض بصورة موجزة إنجازات العام الماضي. وأتطلع الى بعض التحديات التي تواجه القوة المتعددة الجنسيات الجديدة لتثبيت الاستقرار، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٠٨٨.

إن انتشار قوة التنفيذ في البوسنة، عقب توقيع اتفاق السلام وبموجب سلطة قرار مجلس الأمن ١٠٣١، كان يمثل أول عملية على الإطلاق تقوم بها الناتو خارج منطقتها. كما كان أول عملية تقوم بها الناتو على الإطلاق بمشاركة بلدان غير أعضاء في الناتو. وقد لعبت الدول الأطراف في الشراكة من أجل السلام، ومنها روسيا وغيرها من الدول، دورا رئيسيا في ضمان نجاح العملية. وتم نشر قوة التنفيذ لإنجاز عملية "المسعى المشترك" خلال فترة قصيرة للغاية في وسط الشتاء. والكفاءة التي تمت بها عملية النشر تعد دليلا على التزام وكفاءة جميع الأطراف المعنية. وقد ساهمت ست عشرة من الدول الأعضاء في الناتو وثماني عشرة من الدول غير الأعضاء في الناتو بأكثر من ٠٠٠ ٦٠ جندي وغير ذلك من التسهيلات. وفي الجو، جرى تخصيص أكثر من ٣٠٠ طائرة من إحدى عشرة دولة من دول الناتو، وتم تنفيذ أكثر من ٧٠٠ ٢٩ طلعة جوية. وفي البحر، كانت هناك حوالي ٢٠ سفينة من إحدى عشر دولة من دول الناتو تشترك بصورة روتينية يومية في عملية إنفاذ الحظر المشتركة التي تقوم بها الناتو واتحاد أوروبا الغربية. وبالإضافة الى ذلك، كان هناك في أي وقت من الأوقات ما يصل الى عشر سفن من خمس من دول الناتو تشارك في عمليات التدابير المضادة للألغام.

وطوال فترة ولاية قوة التنفيذ، كانت المسؤولية الرئيسية لها تتمثل في تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام. وقد قامت بنجاح كبير برصد وقف أعمال القتال، وضمان الانسحاب من منطقة الفصل بين القوات والأسلحة المملوكة للفصائل المتحاربة السابقة، وضمان الامتثال لشرط تخزين الطائرات وأسلحة الدفاع الجوي والأسلحة الثقيلة في مواقع توافق عليها قوة التنفيذ. وإجمالا، قامت قوة التنفيذ برصد ٨٠٥ مواقع في أنحاء البوسنة.

كما أسهمت قوة التنفيذ إسهاما كبيرا في تشجيع حرية التنقل بفضل العديد من المشاريع الهندسية المدنية التي قامت بها. فقد تم فتح ما يقرب من ٥٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق، من بينها ٦٤ مشروعا تتعلق بالجسور إما في مرحلة التخطيط أو تم إنجازها أو لا يزال العمل جاريا فيها. وبالإضافة الى ذلك، ساعدت قوة التنفيذ في إعادة تسيير السكك الحديدية في البوسنة، بحيث أنه اعتبارا من ١٣ أيلول/سبتمبر، أصبحت البوسنة ترتبط ببقية أوروبا بخطوط السكك الحديدية. واستعيدت العمليات الجوية في عدد من المطارات. وعلى الصعيد المحلي، قامت قوة التنفيذ بدعم خطوط الباصات التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أنه رغم هذه الإنجازات، لا تزال حرية التنقل، وبخاصة حرية العودة، تواجه عراقيل كبيرة من جراء اتساع نطاق رفض كل جماعة عرقية لقبول عودة اللاجئين الذين ينتمون الى جماعة عرقية أخرى. وكانت هناك حالات عديدة لطرد السكان قسرا من منازلهم وتدمير البيوت. وظلت الألغام تشكل هي الأخرى عقبة كبرى أمام تحقيق مزيد من حرية التنقل، وهي تعد خطرا كبيرا على الجميع، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين. ولذلك، كـــان من الأهميـــة البالغة السير في أعمال إزالة الألغام بأسرع ما يمكن.

وقد تلقَّت قوة التنفيذ كثيرا من المساعدات من العديد من الوكالات والمنظمات المدنية الدولية التي تعمل في البوسنة. وبصفة خاصة، توفر الدعم المستمر والوثيق من مكتب الممثل السامي، ومن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما خلال فترة التحضير للانتخابات الوطنية والإقليمية وإتمامها على نحو سلمي في أيلول/سبتمبر، وكذلك في تنفيذ المادة الثانية المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، والمادة الرابعة المتعلقة بالحد من الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي.

وتمكنت قوة التنفيذ من كسر حلقة الهجمات التي دارت في الربيع بين الأطراف المتحاربة، ولعبت دورا رئيسيا في إحلال السلام في البوسنة والهرسك، وإن كان سلاما هشا. ولا بد وأن نعرب عن عرفاننا بالجميل للجنود الموجودين على أرض البوسنة ولقادتهم ولجميع الدول التي أسهمت بسخاء في عملية "المسعى المشترك". غير أن نجاحهم على مدار العام المنصرم لم يمر دون ثمن. فخلال العملية، تعرضت قوة التنفيذ لخسائر شملت ٢٦٥ إصابة، منها ٥٢ إصابة قاتلة. وإنني على ثقة من أنكم تشاركونني في تقديم خالص العزاء لأسر من ضحوا بأرواحهم ومن تكبدوا إصابات في سبيل قضية السلام. إن قلة الخسائر الناجمة عن أعمال عسكرية لهي دليل على ما اتسمت به القوة من كفاءة وانضباط.

إن المؤتمران اللذان عقدا في باريس ولندن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر قد وضعا خطوط المرحلة القادمة في البوسنة والهرسك، وهي مرحلة البناء على ما تم إنجازه في العام المنصرم: توطيد أركان السلام؛ وتشجيع المصالحة والانتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة دولة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق، وإعادة الصحة والازدهار الاقتصادي إليها، وتمكينها من اتخاذ موقعها المناسب في المنطقة وفي أوروبا. وسيستلزم ذلك جهدا متواصلا في الميدان المدني من جانب المجتمع الدولي ومن جانب قادة وشعب البوسنة والهرسك.

إن حجم القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار سيكون نصف حجم قوة التنفيذ على وجه التقريب. وفي استفادة هذه القوة الجديدة من إنجازات قوة التنفيذ، ستركز جهودها على ضمان الاستقرار والأمن خلال مدة بعثتها التي تبلغ ١٨ شهرا. وستسهم في تهيئة بيئة آمنة تمكن من نقل مسؤولية صون السلام من الإنفاذ العسكري الى المراقبة السياسية والمدنية، مع تولي سلطات البوسنة والهرسك نفسها للمزيد من مسؤولية صون السلام. وسيتمثل أحد المعالم الرئيسية لتوطيد أركان السلام في عام ١٩٩٧ في إجراء الانتخابات البلدية. وستكون قوة تثبيت الاستقرار على استعداد لدعم هذه الانتخابات في حدود ولايتها ومواردها المتقلصة. كما ستوفر، في حدود قدراتها الأكثر محدودية، الدعم للوكالات المدنية.

لقد تحقق الكثير في العام الماضي، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يلزم إنجازه. وستقوم قوة تثبيت الاستقرار بتنفيذ ولايتها بنفس الكفاءة التي أنجزت بها قوة التنفيذ ولايتها، وستقوم بدورها الكامل في المساعدة في إقرار سلام دائم في البوسنة والهرسك.

وإنني، إذ أقدم هذا التقرير الأخير بشأن قوة التنفيذ، أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن شكري الشخصي لالتزامكم الشخصي بقضيتنا المشتركة، قضية السلام في البوسنة والهرسك.

(توقيع) خافيير سولانا

التذييل

التقرير الثالث عشر المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

عمليات قوة التنفيذ

١ - خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وهو آخر شهر تُشغَّل فيه قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، ضمت القوة ما يقارب ٠٠٠ ٤٠ فرد انتشروا في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ووردت المساهمات من جميع بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن بلغاريا التي انضمت إلى قوة التنفيذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ومن ١٨ بلدا غير عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي. ومع انتهاء ولاية قوة التنفيذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، انخفض عدد الأفراد على مدى الشهر الماضي، حيث واصلت الدول نقل قواتها خارج الميدان. غير أن قوة التنفيذ لا تزال قوة قادرة على الاضطلاع بمهمتها إلى غاية انتهاء ولايتها.

٢ - واستمر العتاد الجوي لقوة التنفيذ في توفير القدرة اللازمة لتأمين المجال الجوي والدفاع عن القوات البرية لقوة التنفيذ وتعزيزها، وتوفير الدعم للوكالات المدنية في حدود إمكانيات البعثة، ورصد الامتثال لاتفاق السلم. كما ظل العتاد البحري لقوة التنفيذ منتشرا لدعم العملية.

٣ - وواصلت قوة التنفيذ القيام بمهمتها الرئيسية المتمثلة في تنفيذ المهام العسكرية لاتفاق السلم. وواصل جنود قوة التنفيذ تفتيش مواقع المعسكرات، ومصادرة الأسلحة وتدميرها، وزيادة الدوريات عند الاقتضاء للتصدي للمخاطر الناشئة عن تزايد التوتر في منطقة الفصل وحولها وعلى خط الحدود الفاصل بين الكيانين. ورهنا بالاضطلاع بهذه المهمة الرئيسية، واصلت قوة التنفيذ تقديم الدعم لمكتب الممثل السامي وللمنظمات المدنية الأخرى في الميدان.

٤ - وواصلت قوة التنفيذ تقديم الدعم لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية بالقيام بمهمات منتظمة ومنسقة للتدريب على الدعم الجوي الوثيق فوق سلافونيا الشرقية.

تعاون الأطراف وامتثالها

٥ - ظلت الأطراف ممتثلة بصفة عامة للجوانب العسكرية من اتفاق السلم. غير أنه استمرت مصادرة الأسلحة غير المرخص بها، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى عمليات التفتيش المشتركة لمخافر الشرطة التي قامت بها قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية خلال الشهر الماضي. وأسفرت عمليات التفتيش هذه عن مصادرة وتدمير عدد كبير من الأسلحة، لا سيما الأسلحة الخفيفة وذخيرتها، رغم أنه اكتشفت أيضا عدة ألغام ومدافع هاون خفيفة. وزيادة على ذلك، ضبطت على مدى الشهر الماضي، خلال تفتيش مواقع تخزين الأسلحة، أوجه تضارب في قوائم الجرد، وصودرت أنواع شتى من الأسلحة غير المعلن عنها، معظمها من الأسلحة الخفيفة أيضا، إلى جانب ذخيرتها.

٦ - وفيما يتعلق باستمرار وجود أفراد غير مرخص لهم في منطقة الفصل، زادت قوة التنفيذ من دورياتها في منطقة الفصل وحولها. ونتيجة لذلك، لم تسجل قوة التنفيذ إلا انتهاكا واحدا لمنطقة الفصل، خلال الأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر، قام به ثلاثة جنود غير مسلحين من قوات جيش البوسنة والهرسك.

٧ - ولا تزال حرية التنقل وحرية العودة مدعاة للقلق، كما ازدادت حدة التوتر في مدينة موستار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قام كروات البوسنة، ولا سيما العصابات الإجرامية، بل وبعض العناصر من جيش كروات البوسنة، بطرد عدد من البوسنيين من ديارهم. وحذرت قوة التنفيذ كروات البوسنة من عواقب الاستمرار في عمليات الطرد هذه. ولم تسجل سوى ثلاث نقاط تفتيش غير قانونية خلال الأسابيع الأخيرة؛ غير أن السكان ما زالوا لا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من حرية التنقل، على نحو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع مجلس تنفيذ السلام في لندن. والواقع أن قوة التنفيذ تشك في أن الأطراف كلها تواصل استخدام نقاط تفتيش متنقلة وسريعة الحركة لإعاقة حرية التنقل.

٨ - ولا تزال حقول الألغام تُعد مشكلة خطيرة للغاية في الميدان. فإزالة الألغام هي إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق التعمير الاقتصادي وتعترض حرية التنقل وحرية العودة؛ وفي الفترة الممتدة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عندما ربطت قيادة فيلق الحلف الأطلسي للرد السريع رفع حقول الألغام بالحق في التدريب والتنقل، لم يرفع سوى ٤٣ حقل ألغام. ومن المستبعد أن تستأنف عمليات إزالة الألغام قبل الربيع القادم، بسبب أحوال الطقس. وتقدر في الوقت الراهن نسبة حقول الألغام المعروفة والتي أزيلت ألغامها بما يتراوح فقط بين ١٠ و ١١ في المائة.

التعاون مع المنظمات الدولية

٩ - استمر التعاون الوثيق بين قوة التنفيذ والمنظمات المدنية الدولية في البوسنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قدم الدعم إلى مكتب الممثل السامي في جهوده الرامية إلى تطوير المؤسسات المشتركة والإطار الدستوري الداعم.

١٠ - وكما ورد من قبل، واصلت قوة التنفيذ التعاون مع قوة الشرطة الدولية، لا سيما مؤخرا أثناء قيام هذه الأخيرة بتفتيش مخافر الشرطة المدنية. كما قدمت قوة التنفيذ دعمها لقوة الشرطة في موستار في رصد قوة الشرطة المحلية هناك.

الانتقال من قوة التنفيذ إلى قوة تثبيت الاستقرار

١١ - في أعقاب اعتماد القرار ١٠٨٨ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وبعد إجراء مشاورات مع المساهمين غير الأعضاء في منظمة الحلف الأطلسي، وافق مجلس شمال الأطلسي على خطة العمليات لعملية "الحرس المشترك" في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأذن وزراء دفاع الحلف لاحقا للقيادة العليا للحلف في أوروبا بإصدار أمر التشغيل، الذي بموجبه ستشغل قوة تثبيت الاستقرار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد جرى نقل السلطة من قوة التنفيذ إلى قوة تثبيت الاستقرار في ذلك التاريخ.

- - - - -